سخَّرت كل إمكاناتها لخدمة المواطنين في ظل توقف بعض الخطوط الملاحية وتراجع حجم الصادرات

الصناعة الكويتية.. المنقذ الوحيد في زمن الأزمات

طارق عرابي

أثبت القطاع الصناعي الكويتي مرة أخرى مدى قوته وقدرته على تخطي الصعاب في زمن المحن، بعد انتشار فيروس كورونا المستجد الذي حمل رسالة واضحة لأصحاب القرار بضرورة الاعتماد على الصناعة المحلية كحل أساسي، خاصة بعد إغلاق الحدود وإيقاف حركة الطيران.

النجاح الذي حققه القطاع الصناعي الكويتي خلال الازمة الحالية جاء عبر تسخير طاقته الانتاجية لخدمة الدولة وخدمة جميع القاطنين على أرض الكويت، لا يمكن أن يستمر ما لم يقابله دعم حكومي كبير، الامر الذي دفع اتحاد الصناعات الكويتية إلى تقديم ورقة عمل تضمنت عددا من الحلول والمقترحات لمعالجة أوجه الخلل وضمان الاستدامة للصناعة المحلية، وذلك في ظل الآثار الاقتصادية التي يخشى الاتحاد مواجهتها حال استمرار تفشي فيروس كورونا.

وقال الاتحاد في ورقة العمل بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار فيروس كورونا، التي نشرته «الأنباء» الخميس الماضي، ان إعداد القطاع الصناعي ليكون رديفا لمصدر الدخل الرئيسي في ظل انخفاض أسعار النفط واستمرار انتشار الفيروس لن يكون إلا بتخفيض الأعباء المالية عنه وإزالة العقبات التي تواجه استمراريته، مستعرضا أهم المقترحات الهادفة إلى معالجة أوجه الخلل وضمان الاستدامة المالية للقطاع الصناعي.

حسين الخرافي

د. طارق الدويسان

توفيق البغلي

■ الخرافي: الوضع الحالي كشف عن الدور المحوري للقطاع الصناعي المحلي

■ الدويسان: يجب ألا تكون إجراءاتنا مجرد ردة فعل لوقوع أزمة أو كارثة بعينها

قطاع إستراتيجي

رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أشاد بحرص المصانع الكويتية على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية على مدار 24 ساعة لتوفير كل المنتجات لمواكبة الظروف الاستثنائية وجهود كل مؤسسات الدولة في مواجهة انتشار فيروس كورونا في إطار دورها الوطني ومسؤوليتها الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والصحي، مشددا على أهمية القطاع الصناعي ودوره البارز كقطاع استراتيجي فاعل ومساهم بارز في مسيرة التنمية.

وأضاف الخرافي أن القطاع الصناعي نجح خلال الأوضاع الراهنة في إثبات كفاءته وقدرته على تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين، والقيام بواجبه الوطني القائم على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه في الوقت الحالي، وهو ما تجلى من خلال قيام مصانع المواد الغذائية والطبية بالعمل بكامل طاقتها الانتاجية للحفاظ على استقرار الاوضاع الاقتصادية في الداخل، وتعويض أي نقص يمكن أن ينتج عن توقف عمليات الاستيراد من الاسواق العالمية.

ولفت الى أن الوضع الحالي كشف وبكل وضوح عن دور الصناعة الكويتية في مواجهة مثل تلك الأزمات، خاصة في ظل توقف بعض الخطوط الملاحية وتراجع حجم الصادرات بسبب الظروف التي يمر بها العالم حاليا، معربا عن أمله أن يتم العمل على استمرار الاهتمام في هذا القطاع وفي كل الظروف، وضرورة إيلائه الاهتمام الكافي وجعله ضمن أولويات خطة الدولة التنموية لأهميته الاقتصادية كصمام أمان استراتيجي، مؤكدا في الوقت ذاته أن الحكومة باتت مقتنعة الآن بالدور المحوري للصناعة المحلية سواء بالظروف الاعتيادية أو في الأزمات مما يستدعي إعطاء كل أنواع الدعم للمصانع بما يكفل لها النمو والتوسع.

تصور متكامل

أما الأستاذ السابق في كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت، ومؤسس ومدير عام شركة رواد العالمية للاستشارات والتدريب، د. طارق الدويسان، فقال إن الكويت لا تستطيع خلق صناعة للتعامل مع حادث عابر، إذ إنها يجب ان يكون لديها تصور متكامل لخلق بيئة صناعية راسخة تعمل في ظل الظروف الاعتيادية والازمات دون أن تتأثر بأي تطورات، وهو ما يتطلب نظرة حقيقية إلى هذا القطاع، والعمل على معالجة أوجه الخلل التي تقف أمام تقدمه وتطوره.

وقال إن إيجاد هذه البيئة يتطلب بالضرورة توفير العوامل والمميزات التنافسية التي تساعد على خلق صناعة مستدامة، وضمان نجاحها، لا أن تكون إجراءاتها مجرد ردة فعل لوقوع أزمة أو كارثة بعينها.

وأكد الدويسان أن الازمة الحالية جاءت لتكون حافزا للتفكير الجدي بتوفير كل المتطلبات التي تحتاجها الصناعة الكويتية، بدءا من الأراضي الصناعية والتسهيلات الحكومية، وصولا إلى تذليل العقبات التي قد تواجه تطورها وتساعدها على المنافسة في الداخل والخارج على حد سواء.

البغلي: الأزمة الحالية أثرت سلباً على بعض المصانع التجارية

أشاد مدير عام شركة البغلي لصناعة الاسفنج توفيق البغلي بطريقة تعامل الحكومة الكويتية ممثلة بوزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة، مع الازمة الحالية، وبالقرارات الجريئة التي صدرت بشكل فوري لضمان استمرارية الانتاج من جهة، وضمان عدم ارتفاع الاسعار من الجهة الاخرى.

وقال البغلي إن الهيئة العامة للصناعة حثت المصانع الكويتية على ضرورة مواصلة أعمالها، كما أنها بحثت مع العديد من الجهات ذات العلاقة، المعوقات التي تواجه الموردين وأصحاب المصانع وسبل تذليلها، إضافة إلى حث المصانع على زيادة وتيرة عملها في المصانع والعمل على مدار الساعة لضمان توفير المنتجات اللازمة للمواطنين والمقيمين.

وبين البغلي ان المصانع الكويتية لم تتردد في التعاون مع الجهات الحكومية المختلفة، لكنه استدرك قائلا ان الازمة الحالية أثرت سلبيا على عدد من المصانع التجارية، لاسيما بعد إغلاق المجمعات التجارية ومنافذ البيع، فضلا عن إيقاف حركة التصدير للخارج في ظل الاجراءات الاحترازية التي تطبقها الحكومة في الوقت الحالي.

وحذر البغلي من تعرض عدد من الصناعات «غير الغذائية» لكارثة اقتصادية في حال استمر توقف الحركة التجارية لفترة طويلة، خاصة أن العديد من منافذ البيع التابعة للمصانع ومختلف الشركات التجارية ستضطر إلى دفع إيجارات ورواتب شهرية تقدر بآلاف الدنانير، في الوقت الذي توقفت فيه عوائدها البيعية.

تقرير الشال

مليارا دينار أرباح 95 شركة مدرجة خلال 2019

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن 95 شركة أو 54,6٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة البالغ 174 شركة أعلنت نتائج أعمالها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية، وقد أثرت إجراءات الدولة الصحية الحالية في مواجهة ومعالجة خطر انتشار فيروس كورونا، على بعض الشركات المدرجة في التأخير عن الإعلان عن نتائج أعمالها السنوية. وقد حققت 95 شركة إجمالي أرباح بنحو 2,006 مليار دينار، بانخفاض 0,3٪ عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2018 والبالغ نحو 2,01 مليار دينار.

وأضاف التقرير ان عدد الشركات الرابحة بلغ 83 شركة والخاسرة 12 شركة عن كامل 2019، مقابل 79 شركة رابحة و16 شركة خاسرة عن 2018 للعينة ذاتها. ومن منظور آخر، حققت 59 شركة تقدما في أدائها، من ضمن تلك الشركات، زادت 48 شركة مستوى أرباحها وانخفضت خسائر 11 شركة أو تحولت من الخسائر إلى الربحية، أي أن 62,1٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدما في أدائها من نفس العينة 58 شركة في 2018. وبلغ عدد الشركات التي تراجع أداؤها في نهاية العام الفائت 36 شركة، ضمنها 8 شركات زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر و28 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 37 شركة ضمنها 8 شركات زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر و29 شركة انخفضت ربحيتها كما في نهاية 2018.

وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقا للأرباح، حققت 10 شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 1,5 مليار دينار أو نحو 74,8٪ من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها (95 شركة)، وتصدرها بنك الكويت الوطني بنحو 401,3 مليون دينار، وجاء بيت التمويل الكويتي في المرتبة الثانية بنحو 251 مليون دينار، والبنك الأهلي المتحد ـ البحرين في المرتبة الثالثة بنحو 221,4 مليون دينار. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 55,1 مليون دينار، ضمنها حققت شركة أعيان للإجارة والاستثمار أعلى مستوى للخسائر بنحو 14,6 مليون دينار، وتلتها شركة مجموعة المستثمرون القابضة بنحو 13,1 مليون دينار.

وحققت 5 قطاعات من أصل 12 قطاعا نشطا ارتفاعا في مستوى ربحيتها، وقطاع وحيد انتقل من الخسائر إلى الربحية مقارنة بأدائه في نهاية 2018، فيما تراجعت أرباح 3 قطاعات.

من جهة أخرى، أعلنت 67 شركة عن رغبتها في توزيع أرباح، ومن ضمنها 43 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و8 شركات أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و16 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 28 شركة عن رغبتها في عدم توزيع أرباح.

قرار تأجيل إفصاحات الربع الأول متجاوب مع إجراءات مكافحة «كورونا»

تطرق تقرير «الشال» الاقتصادي إلى القرار الصادر من هيئة أسواق المال رقم 30 لسنة 2020 والذي وجه كل الشركات المدرجة في البورصة بعدم اعتماد بياناتها المالية المنتهية في 31 مارس 2020 وتأجيل الإفصاح عنها لكل من الهيئة والبورصة بشكل متزامن لحين حلول المواعيد المقررة لبياناتها المالية المنتهية في30 يونيو 2020 وما يرتبط بها من أحكام.

ورأى التقرير أن القرار جاء متجاوبا مع آثار إجراءات الدولة الصحية في مواجهة ومعالجة خطر انتشار فيروس كورونا، وما تبعه من تعذر الالتزام بالمدد القانونية والتنظيمية بشأن إفصاحات البيانات المالية. ولقد انتهج التأجيل عدد من المؤسسات الرقابية في الأسواق العالمية والإقليمية ولنفس الأسباب وفق ما يتسق مع نظمها وبيئة أعمالها.

وقال التقرير إن أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة الإسراء والمعراج) كان مختلطا، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول الخميس الماضي قد بلغت نحو 422,7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 27,8 نقطة ونسبته 7٪ عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضا بنحو 130,5 نقطة أي ما يعادل 23,6٪ عن إقفال نهاية 2019.

207,2 آلاف مبنى في الكويت

ذكر تقرير «الشال» أن إجمالي عدد المباني في الكويت بلغ في نهاية ديسمبر 2019 ـ حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات ـ نحو 207,2 آلاف مبنى، مقارنة بنحو 204,6 آلاف مبنى في نهاية 2018، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو 1,2٪، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية 2018 والذي بلغ نحو 1,1٪، ويعتبر نمو عدد المباني في 2019 ثالث أدنى نسبة نمو في السنوات الثماني السابقة، وكان أدنى معدل نمو قد بلغ نحو 0,7٪ في 2011 ومن ثم 1,1٪ في 2018.

وأوضح التقرير أن المباني تنقسم إلى وحدات مختلفة بلغ عددها 736,8 ألف وحدة، مقابل 723,1 ألف وحدة في نهاية 2018. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 1,9٪، مماثلا لارتفاع النسبة في نهاية 2018. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من 2010 حتى 2019 نحو 2,1٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى إذ بلغ 1,5٪، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68,7٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معا، فتلك المخصصة للعمل فقط.

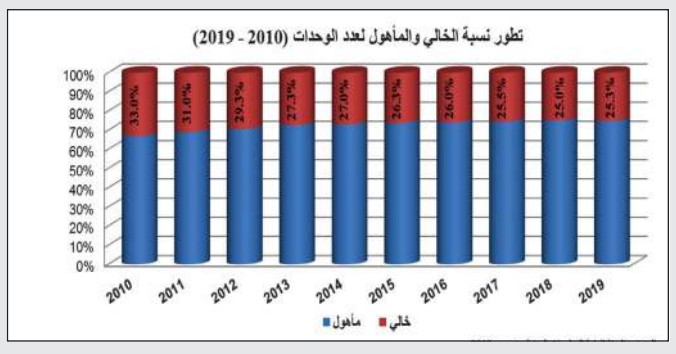

وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقا لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إلى نحو 10,5٪، وعددها نحو 21,8 ألف مبنى من إجمالي 207,2 آلاف مبنى، مقارنة بنحو 22,2 ألف مبنى خال من إجمالي 204,6 آلاف مبنى في نهاية عام 2018، أي ما نسبته 10,9٪. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات، كما في نهاية 2019. وطبقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ شملت ما نسبته 46,4٪ من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 21,9٪، ثم الدكاكين بنسبة 19٪. وحافظ قطاع الدكاكين والشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة منذ 2010 وحتى نهاية 2019، في حين انخفضت نسبة الملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2010ـ2019) للدكاكين نحو 2,6٪ والشقق نحو 2,5٪ والمنازل نحو 1,6٪ على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6,2٪. وارتفعت نسبة الخالي من الوحدات وفقا لتقديرات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في 2019، فبلغت نحو 25,3٪ بعد أن كانت نحو 25٪ في نهاية 2018.

رئيسا نادي واتحاد المصارف يشيدان بالحملة التطوعية وبجهود البلوشي

د.حمد الحساوي

يوسف الرويح

عباس البلوشي

أثنى رئيس «نادي المصارف» يوسف الرويح على الحملة التطوعية التي نفذها العاملون في قطاع المصارف، استجابة للظروف الطارئة التي تمر بها البلاد في مواجهة فيروس كورونا المستجد، واصفا إياها بـ «الفزعة الوطنية الكبرى، التي تست حقها ديرة الخير وأهلها الخيرون»، منوها خصوصا بجهود مدير عام نادي المصارف عباس البلوشي، الذي «واكب المتطوعين من موظفي البنوك لحظة بلحظة وأشرف على تأهيلهم ووفر لهم كل الإمكانات اللازمة لإنجاز هذه المهمة الوطنية على الوجه الأمثل».

وقال الرويح، في تصريح صحافي إن «الاندفاعة الوطنية التطوعية التي بادر إليها موظفو المصارف ليست مستغربة على شباب الكويت، أبناء أمير الإنسانية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، الذي أصدر توجيهاته السامية بالتخفيف عن كاهل أبنائه المواطنين في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا والعالم بأسره».

بدوره، ثمن الأمين العام لاتحاد المصارف د.حمد الحساوي الجهود المخلصة التي يبذلها المتطوعون من موظفي المصارف ومجلس إدارة النادي والإدارة التنفيذية متمثلة بمدير عام النادي عباس البلوشي، مشيرا إلى ملازمته الدؤوبة في متابعة أعمال المتطوعين كافة. وأضاف: لقد جسد مثالا يفتخر به كنموذج للبذل والعطاء والتفاني في العمل خلال الأزمات، سائلا الله أن يحفظ الكويت وشعبها في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد.

Kuwait Re
شركة إعادة التأمين الكويتية ش.م.ك.ع
Kuwait Reinsurance Company K.S.C.P

إعلان تذكيري

يتشرف مجلس إدارة شركة إعادة التأمين الكويتية دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الثامن والأربعون) والجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمقرر انعقادهما يوم الأحد الموافق 2020/4/5 في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً في مقر الشركة ، الكائن في منطقة شرق، شارع الشهداء، برج الاعادة الكويتية ،الدور العاشر.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (برج أحمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي) لإستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك أثناء ساعات الدوام الرسمي من 8:30 صباحاً وحتى 1:30 ظهراً .

ولمزيد من الاستفسار يمكن الاتصال على هاتف :
22464565 - 22464585